



**تحليل ظاهرتي الفقر والبطالة في العراق
الاسباب والمعالجات**

**الدكتور علي جبار الساعدي
كلية ابن خلدون الجامعة**

Analysis of the phenomena of poverty and
unemployment in Iraq, causes and treatments

تحليل ظاهري الفقر والبطالة في العراق الاسباب والمعالجات

Dr. Ali Jabar AlSaidy *
Ibn Khaldoun University College

د. علي جبار الساعدي *
كلية ابن خلدون الجامعة

تاريخ النشر: 2024/06/01

Received: 20/10/2023

تاريخ القبول: 2023/11/15

Accepted: 15/11/2023

تاريخ الاستلام: 2023/10/20

Published: 01/06/2024

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهري الفقر والبطالة واثرها على المجتمع وقد اهتمت الدول بدراسة هاتين الظاهرتين ووضع الحلول والمعالجات الضرورية للحد منها في مختلف دول العالم. حيث تضافره عدة عوامل في خلق ظاهري الفقر والبطالة منها اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وقد كان للحروب المتكررة التي مرت بالعراق اضافة الى العقوبات الاقتصادية لعدة سنوات ومصادرة ثرواته وتدمير البنى التحتية التي اعاد العراق الى عصور التخلف وتوقف القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية وغيرها. وتوصلت الدراسة إلى إن جملة من العوامل، منها الحروب التي عاشها العراق، والحصار الاقتصادي، والحرب على العراق، وتدمير بنيته التحتية، ساهمت في انتشار ونمو ظاهري الفقر والبطالة. وتسببت هذه العوامل في تراجع الاقتصاد وتباطؤ النمو الاقتصادي، وهو ما انعكس في انخفاض دخل الفرد. ودعا التقرير إلى ضرورة تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير البيئة الجذابة لرأس المال الأجنبي، والتي تتضمن تسهيلات وحوافز منها خفض الضرائب، والقضاء على الفساد المالي والإداري، وتوجيهه نحو الصناعات غير النفطية. تشجيع القطاع الخاص وتقديم المساعدات المالية والفنية والاستشارية وحماية السلعة من خلال فرض رسوم استيراد مرتفعة على السلع الكاللية مع مراعاة توازن التجارة الدولية. البحث عن أكثر الطرق فعالية لحل مشكلة البطالة والفقر المتاحة حاليًا لتحسين توزيع الدخل .

الكلمات المفتاحية: الفقر، البطالة، السياسات المالية

Abstract:

This study aims to analyze the phenomena of poverty and unemployment and their impact on society. Countries have been interested in studying these two phenomena and developing the necessary solutions and treatments to reduce them in various countries of the world.

Several factors combined to create the phenomena of poverty and unemployment, including economic, political, and social. The repeated wars that Iraq experienced, in addition to economic sanctions for several years, the confiscation of its wealth, and the destruction of infrastructure, led Iraq back to eras of backwardness and the cessation of the industrial, agricultural, and other productive sectors.

The study concluded that a number of factors, including the wars that Iraq experienced, the economic blockade, the war on Iraq, and the destruction of its infrastructure, contributed to the spread and growth of the phenomena of poverty and unemployment. These factors caused a decline in the economy and a slowdown in economic growth, which was reflected in a decline in per capita income.

The report called for the need to enhance foreign direct investment and develop an attractive environment for foreign capital, which includes facilities and incentives, including reducing taxes, eliminating financial and administrative corruption, and directing it towards non-oil industries.

Encouraging the private sector, providing financial, technical and advisory assistance, and protecting the commodity by imposing high import duties on luxury goods, taking into account the balance of international trade.

Searching for the most effective ways to solve the problem of unemployment and poverty currently available to improve income distribution.

Keywords: Poverty, unemployment, financial policies.

المقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على حالي الفقر والبطالة كمتغيرين مرتبطين ارتباطاً وثيقاً نتيجة تدهور السياسات الاقتصادية وفشلها في تحقيق أهدافها التي صممت لتحقيق متطلبات التوازن للاقتصاد الوطني نتيجة العديد من العوامل. والتي تؤثر على المتغيرات العامة للاقتصاد العراقي بما فيها الدخل الريعي للاقتصاد العراقي الذي يعتمد على الواردات النفطية بدرجة أكبر أو أقل. مما أدى إلى تأثر العراق بشكل كامل بالهزات الناجمة عن التغيرات في أسعار النفط الخام، بالإضافة إلى تدهور البنية التحتية للبلاد نتيجة العدوان الأمريكي. وأهمها الطاقة الكهربائية التي يعتقد أنها العمود الفقري الاقتصادي الأساسي لأي تنمية أو نهضة صناعية وتؤثر على الاستثمارات الأجنبية. وبالإضافة إلى الفساد المالي والإداري الذي يتغلغل في كل أجزاء الدولة العراقية، فإن القضايا المحلية داخل الوطن فاسدة أيضاً. وفي دولة غنية مثل العراق، التي تمتلك ثروة من الموارد الطبيعية المتنوعة والموارد البشرية الممتازة، أدت هذه العوامل وغيرها إلى تفاقم مشاكل الفقر والبطالة. وتطورت لتصبح لغزاً أمام صانع القرار السياسي والاقتصادي في العراق بدلا من كونها قضية اقتصادية واجتماعية عابرة.

اهمية الدراسة:

وترجع أهمية الدراسة إلى القضايا العديدة التي يواجهها المجتمع نتيجة حلقة الفقر والبطالة المفرغة، مثل زيادة الجريمة وتعاطي المخدرات والانحلال الأخلاقي وآثاره على الأسرة والمجتمع، فضلا عن تدهور وغيرها من الصناعات وعجز الدولة عن توفير احتياجات المجتمع من الصحة والتعليم والأمن.

مشكلة الدراسة :

إن قضية الفقر، التي عادة ما تصاحبها نسبة عالية من البطالة في المجتمع، عانت منها الشعب العراقي لفترة طويلة جداً. وبسبب القضايا التي لا حلول علمية فعالة وخطط استراتيجية مدروسة للحد منها وعلاجها، ارتفعت معدلات الفقر لتصل إلى 25% من السكان، بحسب وزارة التخطيط العراقية. عدد السكان في عام 2022 مقابل 2019-2020، حيث كان الفارق أقل من 20%. ونظراً للتحديات المتفاقمة التي فرضتها الأحداث السياسية والاقتصادية الأخيرة في العراق،

فقد خلق هذا مناخاً لا يشجع الاستثمار المحلي والدولي ويحد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التابعة للقطاع الخاص. ومن هنا تنبثق مجموعة من القضايا، تهدف الدراسة إلى معالجتها فيما يلي:

- 1- ماهو الفقر والبطالة وما هي مؤشراتهما خلال مدة الدراسة ؟
- 2- ماهي الاسباب السياسية والاقتصادية التي ساعدت في ظهورهما واتساعهما.
- 3- ما هي الخطوات التي اتخذتها الحكومة العراقية لمعالجة هذه القضايا، وكيف يمكن تحسينها بطريقة تمنع المزيد من النمو والعلاج.

من هنا تحاول الدراسة

فرضيات الدراسة:

تبنى استراتيجية مدروسة جيداً لمعالجة الفقر والبطالة في العراق .

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- 1-دراسة الفقر والبطالة وبيان ابرز مؤشراتهما.
- 2-مراجعة استراتيجيات الدولة لمكافحة البطالة والفقر في العراق والتوصل إلى حلول عملية للحد منها.

هيكلية الدراسة:

لغرض تغطية عنوان البحث تم تقسيم ه الى ثلاثة مباحث اضافة الى الاستنتاجات والتوصيات وكما يلي:

- المبحث الاول: الفقر والبطالة .. المفهوم والمؤشرات
- المبحث الثاني: الأداء الاقتصادي والفقر والبطالة
- المبحث الثالث: معالجات تخفيف نسبة الفقر في العراق

المبحث الاول

الفقر والبطالة.. المفهوم والمؤشرات

الطلب الاول: الفقر

وقد ركز الباحثون من العديد من التخصصات على الفقر باعتباره أحد التحديات. فهي ظاهرة معقدة من حيث آثارها النفسية والإنسانية بالإضافة إلى آثارها الاقتصادية والمجتمعية. يعرف غالبية الباحثين الفقر بأنه (التكلفة النقدية التي يتحملها فرد معين، في زمان ومكان محددين، للوصول إلى مستوى مرجعي للرفاهية). حيث يعرف مستوى الرفاهية بوظيفة المنفعة في نظرية المستهلك . الفقر هو أحد المفاهيم التي لا يوجد لها تعريف مقبول عالمياً. ووفقاً للبنك الدولي، فإن هذا هو الفشل في الحفاظ على الحد الأدنى من مستوى الحياة. (احمد خليل الحسيني، 2010، ص39)

تعريف الفقر هو (الظروف المعيشية السيئة للغاية الناجمة عن المرض والأمية والمجاعة والبيئة المتدهورة وارتفاع معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة وقصر العمر المتوقع) (علي حنوش، 2000، ص117).

وان المحددات الأساسية حسب إحصاءات البنك الدولي يمكن ان يأخذ الفقر مستويين هما: (صباح رحيم مهدي الاسدي، 2010، ص70)

أ- الفقر المدقع:

وقلة المال الذي يبيع الإنسان من شراء المواد الغذائية الأساسية، مما يؤدي إلى أمراض غذائية، هو المقصود بالفقر. تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الفقر المدقع يُعرّف بأنه أن يكون دخل الفرد عند مستوى دولار واحد أو أقل في اليوم.

ب- الفقر المطلق:

يتم التعرف عليه على أنه مقدار الدخل المطلوب لتغطية احتياجات الفرد من الغذاء والملبس والمأوى والحصول على التعليم الأساسي والرعاية الصحية وأنظمة الدعم الاجتماعي. وبحسب تقديرات البنك الدولي، يعتبر أن دخله اليومي أقل من 2 دولار. ويمكن تحديد عدد الأفراد الفقراء ونسبتهم في المجتمع باستخدام خط يسمى خط الفقر. (عبد الرزاق الفارس، 2001، ص34)

اعتماداً على العوامل الثقافية والاجتماعية، ومستويات التطور الاقتصادي والتكنولوجي، وعوامل أخرى، فإن الحضارات المختلفة لديها تعريفات مختلفة لخط الفقر المطلق. بالإضافة إلى ذلك، فهو يختلف من دولة إلى أخرى. هناك خطان يمكن استخدامهما لقياس الفقر، ويستخدمان على نطاق واسع في الدول الفقيرة: (طارق فاروق الحصري، 2007، ص234)

الأول: الخط الوطني للفقر:

ويسمى إلى توضيح الأوضاع المعيشية للفقراء على أساس الضروريات الأساسية وتقييم الفقر على المستوى الوطني باستخدام سلوك المستهلك.

الثاني: الخط الدولي للفقر:

يتم استخدامه لإجراء مقارنات عبر وطنية لأنه يسלט الضوء على الفوارق في الفقر والقوة الشرائية الموجودة بين الدول. ويستند هذا النهج إلى فكرة مفادها أن شخصاً ما يعتبر فقيراً إذا كان غير قادر على الحصول على حزمة استهلاكية يومية شاملة بقيمة دولار أمريكي واحد (مسعرة بالقوة الشرائية الثابتة).

ومع نشر تقارير التنمية البشرية لعام 1997، اتخذت فكرة الفقر أبعاداً جديدة تجاوزت معيار الدخل والاحتياجات الأساسية، وأصبحت تتجسد في انعدام الفرص والخيارات، التي تعتبر حاسمة بالنسبة للتنمية البشرية، التي تعرف بأنها العيش حياة مديدة في صحة وإبداع والتمتع بمستوى معيشي محترم وحرية وكرامة واحترام الذات. (صباح رحم محمدي الاسدي، 2010، ص71)

ووفقاً لبعض التعريفات، فإن الفقر هو حالة من الحرمان تتميز بانخفاض تناول الغذاء، وسوء الصحة، وعدم كفاية السكن والتعليم، وانعدام الفرص، ونقص المدخرات والأصول الرأسمالية، وعدم القدرة على مواكبة الآخرين. وفي بيان صادر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية التابع للأمم المتحدة عام 1995، تم تعريف مصطلح "الفقر" على أنه "الافتقار إلى الدخل المادي وموارد الإنتاج الكافية لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية الضرورية لمواجهة الحياة وتجنب الجوع والفقر". سوء التغذية، والحرمان من الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، وعدم الحصول على مصادر المياه النظيفة، وعدم كفاية السكن، فضلاً عن عدم المشاركة في صنع القرار في المجتمع المدني. الفرص، التي تشير إلى عدم القدرة على دخول أسواق العمل والعثور على عمل، والقدرة، التي تشير إلى عدم القدرة على الحصول على خدمات معينة مثل التعليم والرعاية الصحية، هي من بين العناصر الأساسية للفقر كما حددها البنك الدولي في 2001/2000، والأمان الذي يعبر عن القابلية للتعرض إلى المخاطر الاقتصادية والعنف المدني والمنزلي، والتمكين الذي يعني عدم القدرة على المشاركة إبداء الرأي في الأسرة والمجتمع. ويشار إن النمو الاقتصادي ضروري للتخفيف من الفقر لكنه شرط غير كافي مالم ترافقه فرص التشغيل ووصول الفقراء إلى الموارد والأصول المنتجة وتحسين فرص العيش الكريم.

ج: مؤشرات الفقر:

وإلى جانب مؤشر الفقر البشري الذي يعتمد على تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويقاس أبعاد الفقر من ثلاث وجهات نظر، هناك مؤشرات أخرى لقياس الفقر مثل مؤشر عدد الأفراد، فجوة الفقر، وشدة الفقر: (طارق فاروق الحصري، 2007، ص236)

أ- عدمهم التمتع بحياة طويلة وصحية، وهو ما يحدده احتمال عدم العيش بعد سن الأربعين عند الولادة.

ب- قلة المعرفة والقراءة، كما يظهر ذلك من عدد البالغين الأميين

ج- إن عدم الحصول على الرعاية الصحية، ومتوسط نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة، ونقص الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة، كلها مؤشرات على انخفاض مستوى الرعاية الاجتماعية.

1- سوق العمل:

العمل بالمعنى الاقتصادي (يشمل جميع الجهود الفكرية والجسدية التي يبذلها الإنسان لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية طوعاً، وشرط العمل أن يكون إنسانياً، وأن تكون هذه الجهود اختيارية وليست قسرية أو إجبارية) وقد أكدت الأدبيات الاقتصادية على أنها مصدر الثروة وأن زيادة الثروة تعتمد على زيادة

الإنتاجية. ويعتبر أحد عوامل الإنتاج الحاسمة، إلى جانب (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم)، وأجر العمل هو الأجر. تأثر ظهور الرأسمالية أو الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية في جميع أنحاء العالم بالمناقشات حول الأجور، والتي اتخذت أشكالاً مختلفة عبر المدارس الاقتصادية. تتأثر الاشتراكية وحجم القوى العاملة بالكثافة السكانية والبنية الاجتماعية. إنهم جميعاً عملاء، ولا تشارك سوى نسبة ضئيلة منهم في الإنتاج، مما يستلزم فهم حجم هذا المكون الذي يتطلب عمالة كثيفة. يتم استخدام المعايير المرتبطة بالعمر لتقسيم السكان إلى ثلاث مجموعات: (1989 حسين عمر، ص. 81)

أ- الفئة الديموغرافية أقل من 20 سنة

ب- الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاماً كسكان

ج- الفئة العمرية من 20 إلى 60 سنة لدى السكان

أما المجموعة الأخيرة، وهي نشطة اقتصادياً وضرورية للعملية الإنتاجية في المجتمع، فهي مسؤولة عن مساعدة الفئات الأخرى. ويشار إليها بالقوى المنتجة نتيجة لذلك. وتتأثر إنتاجية العامل ببيئته المعيشية، وخلفيته العلمية، وبيئة عمله، وعدد الساعات التي يعمل فيها، فضلاً عن الحوافز المعنوية والمالية. يشجع الموظف على تحسين الإنتاج. وبسبب الأزمات المتكررة التي يتعرض لها النظام الرأسمالي، فإن القوى العاملة معرضة لخطر البطالة. وكما هو معروف، فإن السوق هو مكان التقاء العرض والطلب، حيث يتم تحديد مبالغ كل منها والأجور المرتبطة بها، ويتم تخصيص موارد العمل بين القطاعات الاقتصادية العديدة. (مدحت القرشي، 2008، ص121)

أ- الطلب على العمل:

ومقابل الراتب الذي يدفعه للموظفين، يقوم صاحب العمل بشراء أو تأجير خدمات العمل من السوق. وهذا أحد جوانب سوق العمل. وباعتبارها طلباً مشتقاً، فإن الحاجة إلى العمالة هي التي تنشأ من إنتاج منتجات وخدمات أخرى وليس من طلب المستهلك. وأهم المتغيرات العديدة التي تؤثر على الطلب على العمالة هي مستويات الأجور. الحقائق والتقنيات والطلب على المنتجات والتسعير.

ب - عرض العمل:

ويقصد بعرض العمل، عدد الأيدي العاملة المتمثلة بالجهد المعروض فعلاً أو المستعد للعمل خلال فترة زمنية معينة، وهو مرادف لاصطلاح القوى العاملة وهو يمثل ذلك الجزء من المجموع الكلي للسكان الذين تقع أعمارهم بين 15-60 سنة ويتكون عرض العمل من أصحاب العمل الذين يديرون نشاطاً اقتصادياً معيناً لحسابهم ويشغلون الآخرين تحت إدارتهم إضافة إلى العاملون والأجراء والعمال العائليون ويتأثر عرض العمل في حجم السكان وساعات العمل وحرية اختيار العمل والتركيب النوعي للسكان فضلاً عن الهجرة والنزوح. وبالتالي فإن توازن العرض والطلب يجريان في السوق ويجدان في سوق حرة كاملة في وقت واحد الكميات المعروضة والمطلوبة والأجر الذي يرافقت تلك الكمية. (كريم مهدي الحسناوي، 2012، ص124)

المطلب الثاني: البطالة

عانت المجتمعات الانسانية على مر العصور من مشكلة البطالة التي لم تستثنى المجتمعات المتقدمة او الفقيرة على حد سواء، وهي من المؤشرات التي تدل على ضعف النمو الاقتصادي، والبطالة تشكل مشكلة اجتماعية معقدة تحتاج إلى تأمل وحلول جذرية تلافياً لحدوث مشاكل اجتماعية وجنائية يصعب السيطرة عليها لان البطالة لا تصيب الاقتصاد لوحده بل تعكس نتائجها على الجانب الصحي والنفسي وتشل قدرات الفرد وسلوكه بشكل عام. مفهوم البطالة:

عرفت منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى" (كاشف الغطاء، 2007، 9)

يرى بعض علماء الاقتصاد ان البطالة تعني عدم القدرة على استيعاب الطاقات المعروضة في سوق العمل الذي يعتمد على العرض والطلب والذي يتأثر بقرارات أصحاب العمل والعمال والقوانين التي تفرضها الدول من أجل التقييد بها وفي سوق العمل تتلاقى هذه القرارات مع قرارات هؤلاء الذين هم في حاجة إلى خدمات الأفراد. فالبطالة بهذا المفهوم تعني عدم استخدام القوى البشرية التي تعتمد في حياتها المعيشية اعتماداً كلياً على الأجر أي على تقييم الغير لها بالرغم من حرمتها القانونية بحيث يمكن تقسيم البطالة إلى مجموعتين:

- 1- بطالة ترجع إلى عدم القدرة على العمل نتيجة عجز جسدي أو عقلي، ومثلاً، وبطالة ترجع إلى عدم الرغبة في العمل نتيجة لأسباب نفسية أو اجتماعية.
- 2- بطالة بالرغم من وجود مجالات عمل ولكن ترجع إلى ضعف أو سوء تنظيم سوق العمل، وبطالة ترجع إلى عدم وجود مجالات عمل أي عدم قدرة رجال الأعمال على إيجاد فرص للعمل وقد يكون ذلك لأسباب عديدة تتصل بأوضاع اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو غيرها.

وبصورة عامة يمكن تعريف البطالة انها اجبار فئمة من القادرين على العمل والراغبين فيه على التوقف الاجباري عنه, ويمكن قياس قوة العمل القادرة عليه حسب المعادلة التالية:-الدباغ, 2007, (7)

$$100 * \left[\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوى العاملة}} \right] = \text{معدل البطالة}$$

انواع البطالة:

من اجل أن نتعرف على اشكال البطالة لابد ان نلقي الضوء على البطالة بجميع انواعها وهي تصنف كالتالي:
 1- البطالة الاحتكاكية: وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وهكذا.

2- البطالة الهيكلية: وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى. ويمكن التغلب على هذا النوع من البطالة عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد.

3- البطالة الموسمية: وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل). فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً. (البكر, 2004, 32)

4- البطالة المتنعة: تعني تكديس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.
 5- البطالة السلوكية: وهي البطالة الناجمة عن إجمام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

6- البطالة المستوردة: وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب انفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة. (موسى, 36)

اثر البطالة على الاقتصاد:

تعد البطالة من الامراض المدمرة لأي اقتصاد لأنها تخلف آثاراً سلبية على التنمية والنمو الاقتصادي لذا سعى المفكرين الاقتصاديين في وضع الحلول والمعالجات لها, وتقع آثارها على جميع قطاعات الاقتصاد ومنها:

البعد الاقتصادي:

تؤدي البطالة إلى عدد من الظواهر الاقتصادية تتمثل بما يلي:

1- فقدان القوى العاملة لدخلها مما يؤدي إلى تعرض أسرهم للإلام الفقر والحرمان .

2- المعاناة النفسية والاجتماعية التي تعاني منها الاسر.

3- تؤدي إلى انتشار الجرائم والتطرف والعنف.

4- تؤدي البطالة إلى انتشار المخدرات تجارة وتعاطي بين الشباب.

5-تؤثر على القوى العاملة المستمرة في العمل من خلال خفض مستويات الاجور .
 6-تؤدي البطالة إلى خفض الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي انخفاض نصيب الفرد منه.
 7- هجرة الكفاءات وذوي المهن الى دول اخرى بغية الحصول على العمل الملائم.
 8-شل النشاط الاقتصادي بشكل عام وتدهور الانتاج مما يؤثر على الموازنة العامة وتراجع الاستثمارات الاجنبية.
 ولا بد من معالجة هذه الآثار من خلال تبني سياسات اقتصادية علمية وسليمة ليتمكن المجتمع من النهوض والاستمرار في طريق التنمية وتحقيق معدلات نمو اقتصادي بنسب تحقق عامل الاستدامة, ويمكن اطلاق يد القطاع الخاص لخلق عامل المنافسة والاستفادة من دوره المعنوي والمادي والفكري في تحسين جودة الانتاج عن طريق دعم انشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة والعمل على توفير البنية الأساسية لإنشاء هذه الصناعات ولا بد من آلية تحقق نمو الفرض والمشروعات الصغيرة لتتحول لمؤسسات كبيرة. ولا يوجد تعريف واحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهناك معايير عديدة لتحديدها وقد وضع الاتحاد الأوروبي 3 معايير لها وفقا لحجم العمالة وتحديد القوانين لها.
 وهنا تأتي اهمية الشراكة بين القطاع الخاص والعام الذي يعد ضروريا في عصر المضاربات الاقتصادية والتطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم في القرن الحالي. (صحيفة المناضل, 2006, العدد 13)

البعد الاجتماعي:

تترتب على البطالة آثار اجتماعية سيئة تمثل في المشاكل العائلية التي تؤدي الى تفكك المجتمع وانقسامه وتشوه القيم الاخلاقية والاجتماعية فيه. (شريف, 6, 2006)

ان انتشار البطالة بشكل واسع بين صفوف الفئات العمرية القادرة على العطاء والتي تملك مخزوننا من الطاقة الانتاجية خطرا حقيقيا على صحة المجتمع الامر الذي يعيق اي مجتمع متخلف إلى أن نخوا ويرتقي الى مصاف المجتمعات المتقدمة فنيا وعلميا واقتصاديا وكما ان لهذا الماء اثارا تدميرية سايكلوجية (نفسية) على صحة المجتمع وعافيته وبكل قطاعاته المتنوعة حيث تفيد الإحصاءات العلمية أن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية والجسدية وأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل تعترتهم جملة من الخصائص السايكلوجية نذكر منها:

- 1-الشعور بالفشل بسبب فقدان العمل.
- 2-الاحساس بانخفاض قيمتهم الاجتماعية وانهم اقل من اقرانهم المستقرين بالعمل.
- 3-تؤثر البطالة على عملية النمو النفسي للشباب .
- 4-الاحساس بالنقص مما يؤدي الى انتشار الامراض الاجتماعية الخطيرة كالزذيلة والسرقعة والنصب والاحتيال.
- 5-شعور الفرد بالفراغ وعدم تقدير المجتمع له فتنشأ لديه العدوانية والإحباط .
- 6-تؤدي البطالة الى حرمان المجتمع من الاستفادة من طاقة أبنائه حيث ان الأسر التي يفقد فيها الزوج وظيفته فإن التأثير يمتد بدوره إلى الزوجات وبقية افراد الاسرة سلبا مما ينعكس بدوره على العلاقة الأسرية ومعاملة الأبناء داخل اهم مكون من مكونات المجتمع العام.(الفقر والبطالة, مقال, 2006)

البعد السياسي:

إن الاستقرار السياسي وتوفير الامن والهدوء له اهمية مباشرة في تغيير معدلات البطالة وإن اغلب علماء الاجتماع يعتبرون ان الفقر والبطالة هما سببان في زيادة العنف الاجتماعي بأشكاله المختلفة, فالسياسة التسلطية القمعية التي تمارسها الانظمة الدكتاتورية تؤدي الى تصاعد مستويات البطالة مثلما حدث في العراق بعد حرب الخليج الثانية وخروج العراق من الكويت واتسعت مظاهر البطالة يوماً بعد آخر بسبب السياسة التسلطية القمعية للأنظمة الدكتاتورية التي كانت تضع الخطوط الحمراء في التعيينات والتوظيفات وحسب المفهوم الحزبي الضيق والعشائري المقيت وبما أن البطالة نتيجة طبيعية في النظام الرأسمالي وملازمة له فهي أصبحت حالة عائمة في الأنظمة الدكتاتورية ومنها العديد من اشكال الحكومات الفردية في العالم العربي خصوصا وفي العالم الثالث بشكل عام. وقد تكون الأسباب كثيرة منها الأزمة السياسية والحصار الاقتصادي وتشويه الاقتصاد وكثرة نماذجه.(القرشي, 2008, 52)

لقد شهدت ساحة العمل في العراق مشاكل حقيقية مورثة قديما واخرى جديدة وجدت بسبب انهيار الدولة واعادة البناء بشكل مشوه غير طبيعي واتباع سياسة التعيين الحزبي والطائفي مما ادى إلى زيادة في عدد العاطلين والتحاق عاطلين جدد بسبب حل الجيش والشرطة والمؤسسات الامنية وقيام بعض الاحزاب الطائفية بالاستيلاء على الوزارات وتعيين منتسبها وموظفيها وعملها حسب المفهوم الحزبي القديم والطائفي الجديد فأصبحت العديد من المؤسسات

والدوائر عبارة عن دوائر مغلقة للبعض ومن الصعوبة بمكان أن يوظف فيها من غير الموالين وأصبحت المحسوبية والمنسوبية والبيروقراطية والروتين منهجية منظمة يعمل بها وقد يجابه المواطن بطلب تركية من حزب ما أو جهة معينة مما أدى الى توسع دائرة الفساد المالي والإداري، وهذا الوضع سيؤدي الى الاشكالات التالية:

- 1-انتشار الفساد وتغلغله في جميع القطاعات للدولة.
- 2-انتشار المحسوبية والتزلف للمسؤولين واصحاب القرار.
- 3-انتشار الفتن في المجتمع مما يؤدي الى تفكك الاواصر الاجتماعية.
- 4-فشل التعليم وانخفاض وتردي مستواه.
- 5-انتشار ظاهرة عمالة الاطفال بسبب تدني المستوى المعاشي وانتشار الفقر.
- 6- تدني مستوى الخدمات المختلفة وتدهور المستوى الصحي بسبب انعدام الامن والاستقرار السياسي.(كاشف الغطاء،مرجع سابق، 42)

المبحث الثاني

الاداء الاقتصادي والفقر والبطالة

ونظراً للمخاطر التي تشكلها والعواقب التي تترتب على الأفراد والمجتمع ككل، فإن الفقر والبطالة يعتبران من الأحداث غير المرغوب فيها في أي مجتمع. تعاني كل من الدول الصناعية والناشئة، وخاصة تلك التي شهدت تحولات، من الفقر والبطالة، على الرغم من أنها غالباً ما تكون لها مجموعة مماثلة من التداعيات. المراجعة التالية. ومن أبرزهم:-

1: الآثار الاقتصادية :

ووفقاً للعواقب الاقتصادية، فإن ارتفاع معدلات البطالة والفقر يقضي فعلياً على غالبية المنتجات والخدمات التي قد يقدمها العمال العاطلين عن العمل. وشهد الكساد الكبير أكبر الخسائر الاقتصادية، ان هذه الخسائر التي حدثت في أوقات الفقر المدقع والبطالة المرتفعة، هي أكبر هدر للمال في الاقتصاد الحديث. كما أن للفقر والبطالة آثاراً اقتصادية سلبية كبيرة، حيث أن لها مجتمعيين أثراً اقتصادياً سلبياً كبيراً. وتعكس قيمة الإنتاج والإيرادات هذه الخسارة. وطالما أن النظرية الاقتصادية تعتقد أن أداء الاقتصاد الحر يكفي لتوفير فرص العمل لكل من يرغب في العمل بمعدل الأجر المستقر، فإن الفقر والبطالة لم يعد يُنظر إليهما على أنهما قضيتان أساسيتان تتطلبان اهتماماً خاصاً. نظام السوق ملائم في حالات البطالة. إن إيجاد قوى متعارضة تعمل على تخفيف حدة الفقر والبطالة مشكلة مستمرة، ولكن بعد مشكلة الفقر والبطالة التي لا تعد مشكلة خطيرة فحسب، بل هي ظاهرة اجتماعية وسياسية أيضاً، كما تؤكد المصادر العلمية والعمل الدولي أما بالنسبة للمنظمات العالمية ومنظمات العمل العربية، فإن الوضع مختلف تماماً. حتى ترتفع معدلات الفقر والبطالة بنسبة 1% لكل منها، مما يتسبب في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.5%. (مالك عبد الحسين أحمد، 2013، ص9)

2: الآثار الاجتماعية:

وتظهر مشكلة الفقر والبطالة كظهور من مظاهر ضعف العلاقات الاجتماعية، وكوجه آخر من جوانب التوزيع غير العادل للعمل الاجتماعي وتقسيمه، فضلاً عن التوزيع غير العادل للإيرادات بين الدول الغنية والفقيرة دولياً وعالمياً. وهكذا يتبين لنا أن الآلام الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية الناجمة عن الفقر والبطالة والخسارة والمعاناة ليست ذات طابع لا مفر منه. فهو ليس نتيجة تطور تاريخي، ولا هو نتيجة تطور نفسي وعلمي. كما أن التداعيات النفسية للفقر والبطالة يشعر بها أيضاً العاطلون عن العمل، الذين يشعرون بمشاعر الإحباط واليأس وانعدام الرغبة في أن يكونوا جزءاً من المجتمع. ونتيجة لذلك، ينتشر الفقر والبطالة وغيرها، وكذلك جميع أنواع الإجرام، بين العاطلين عن العمل الذين لا يحصلون على إعانات طوال فترة بطالتهم. ويؤدي إلى فقدان مصدر دخل، وهو أمر أشد قسوة على الفئات الأضعف في المجتمع – الفقراء والنساء – منه على عامة السكان. ونظراً لغياب إطار على مستوى الدولة يحفظ حقوق السكان ويطمئنهم، فإن الفقر والبطالة يؤثران سلباً على الظروف الاجتماعية وأسلوب الحياة في مختلف شرائح الوطن. وللبطالة عنصر اجتماعي آخر، وهو فشل المنظمات الصناعية في تنسيق التسويق والتصنيع. (مالك عبد الحسين أحمد، 2013، ص10)

4: الآثار السياسية:

يولي الاقتصاد السياسي قيمة عالية لمدارس الفقر والبطالة العديدة، مما يوضح مدى ملاءمتها للقضايا الأكبر التي تؤثر على الشعوب والبلدان. ونظراً لأن الفقر والبطالة يزعجان النظام الأمني لأي دولة، فإنها يشجعان الناس على المشاركة في السلوك الإجرامي لأنها يجعلان الناس فقراء ولأن الدافع وراءهم هو الرغبة في

تجنب الوقوع في الفقر. إن الجرائم (بما في ذلك السرقة والسطو وما إلى ذلك) والدخل غير القانوني آخذة في الارتفاع، ويوجد الشباب العاطلين عن العمل على جميع المستويات أن هذه الأنشطة مغرية للغاية. (سالم، 2017، العدد 3)

ويمكن أن يكون التأثير السياسي أكثر أهمية من التأثير الاقتصادي على الفرد والمجتمع، حسب الأبحاث، ويمكن أن يؤثر حتى على أنظمة الحكم السياسية القائمة حالياً في تلك الدول، بغض النظر عن قوة وطبيعة الوضع الاقتصادي والاجتماعي. الآثار الناجمة عن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. (مالك عبد الحسين أحمد، 2013، ص 12)

طرق معالجة البطالة:

بعد أن تبين أن مشكلة البطالة من أكبر المشاكل التي تواجه الاقتصادات العالمية وخصوصاً الاقتصادات الرخوة في العالم الثالث والتي تستهدف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والامنية وهي توفر الارض الخصبة لهجرة العنصر البشري وتعطيل قدراتهم وتساهم في تفاقم المشكلات الاجتماعية كالتشردات والجرائم والاعتصاب والقتل والانتحار وهذا ما يدعو جميع الشرائح الاجتماعية الى المساهمة في معالجة هذه المشكلة من خلال ما يلي: (عبدالله، 2000، العدد 36)

- 1- إيجاد فرص عمل تستوعب قدرات العاملين الى اقصى حد لتحقيق كفاءة انتاجية عالية تسهم في ارتقاء مستوى الرفاه الاجتماعي وتقديم الخدمات المختلفة للمجتمع.
- 2- الارتقاء بنوعية العنصر البشري وتطوير قدراته من خلال التعليم والتدريب المستمر لتأهيل الافراد في سوق العمل .
- 3- تهيئة البنية الاساسية للعمل من قبل الدولة ودعم القطاع الخاص وتأهيله بما يؤمن مساهمته بشكل واسع في التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث

معالجات تخفيف نسبة الفقر في العراق

أسباب الفقر في العراق

شهد العراق تغيرات كبيرة في مؤسسته وضوابطه الاجتماعية على مدى الثلاثين عاما الماضية، وتحديدا منذ عام 1990. وقد ساهمت عوامل ذاتية وموضوعية في استمرار هذه التغيرات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يشهد المجال الاجتماعي أشد التغيرات ضررا نتيجة انتشار ظاهرة الفقر بين مختلف شرائح المجتمع العراقي. لقد تغيرت من "حالة" عابرة إلى "ظاهرة" نتيجة التقاء التأثيرات الداخلية والخارجية. هناك العديد من العوامل التي تساهم في استمرار ظاهرة الفقر في العراق، ولكن من المحتمل أن تكون أهمها كما يلي:

- العقوبات الاقتصادية الدولية: في 2 أغسطس 1990، بعد احتلال العراق للكويت، فرض مجلس الأمن الدولي أطول حصار اقتصادي على العراق في تاريخه الحديث، استمر 12 عاما و 9 أشهر و 16 يوما. هذه الفترة هي بين تاريخ فرض الحصار على العراق بموجب القرار 661 في 6 أغسطس 1990، وتاريخ رفع الحصار بموجب القرار 1483 في 22 مايو 2003، بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق. وفقا لصيغة "النفط مقابل الغذاء والدواء" التي وضعها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 986 في 4 أبريل 1995، تحت الإشراف المباشر للأمم المتحدة، لم يسمح للعراق باستيراد أو تصدير أي سلع خلال هذه الفترة، مما أدى إلى الشلل التام لجميع قطاعات الاقتصاد العراقي. ووفقا لأرقام البنك الدولي، على سبيل المثال، تسببت هذه الإجراءات في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للعراق من 179.89 مليار دولار في عام 1990 إلى 36.63 مليار دولار في عام 2004، في حين ارتفع معدل التضخم النقدي في البلاد من 180 ٪ في عام 1991 إلى 488 ٪ في عام 1995 قبل أن يستقر عند 33 ٪ في عام 2003. نتيجة لاستمرار الحصار الاقتصادي، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للعراق من 10326.9 دولارا في عام 1990 إلى 1391.4 دولارا في عام 2004، مما أدى إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد وتسبب في انتشار الفقر في جميع أنحاء البلاد.

- آثار الوجود الأمريكي في العراق هي كما يلي: بدءا من الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، فإن مقدار الأضرار والدمار الذي لحق بالبنية التحتية للاقتصاد العراقي على مدى الأربعين عاما الماضية هائل ومهم للغاية (خضير عباس أحمد الندوي، <https://studies.aljazeera.net/ar/article>).

بعد بدء الحملة العسكرية ضد الإرهاب من قبل تحالف دولي بقيادة القوات الأمريكية بعد سيطرت "داعش"، وانتهت بالاحتلال الأمريكي للعراق في أبريل 2003، ثم استمرار العمليات العسكرية، و ما لم تدمره الحرب دمرته قوى خبيثة من خلال النهب والسلب وحرقت إدارات الدولة في العراق، فضلا عن إطلاق عمليات منسقة لتهدية الثروات الوطنية من الحكومة العراقية، وتدمير البنى التحتية المتمثلة في تشريعات ولوائح وقوانين جميع مؤسسات الدولة والوزارات العراقية،

التي أشرفت على تشغيل البنية التحتية، علاوة على ذلك، فإن ما لم يجسره الصراع دمّره قوى الشر عبر حرق دوائر الدولة والنهب وغيرها من أعمال التخريب، فضلا عن بدء العمليات المخطط لها لتصدير الثروات الوطنية بما في ذلك الذهب والعملات المعدنية، وأصول المتحف. لا تزال آثار التخريب والتدمير واضحة على العديد من مؤسسات الدولة العراقية حتى يومنا هذا، على الرغم من أنه من الصعب الحصول على أرقام وبيانات إحصائية لأن الوزارات فقدت قواعد بياناتها ووثائقها نتيجة للحرب وآثارها، مما يجعل من الصعب استنتاج الأرقام الحقيقية. ونقلت خضير عباس أحمد النداوي في مقال في studies.aljazeera.net/ar. - الفساد المالي والإداري: بين عامي 1990 و2003 بدأت عملية تحويل الفساد في العراق من "ظاهرة" إدارية-سلوكية إلى "بنية مؤسسية-قيمة". قبل فرض العقوبات الدولية على العراق نتيجة لغزو الكويت، كان الفساد في العراق ظاهرة لم تؤثر إلا على شريحة صغيرة من مجتمع البلاد. ومع ذلك، في غضون فترة زمنية قصيرة، تطورت هذه الظاهرة إلى هيكل مؤسسي كانت تسيطر عليه فصائل الدولة العميقة في مؤسسات الدولة والقطاع العام في أوقات الحرب والحصار الاقتصادي. وقد انتشر هذا الاتجاه على نطاق واسع في غالبية مؤسسات الدولة العراقية نتيجة للأحداث المحيطة بالاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 والأضرار التالية للبنية التحتية لمؤسسات الدولة العراقية. (2017؛ عماد عبد اللطيف سالم، ص. 469)

بين عامي 2003 و 2020، استمرت غالبية المؤسسات الحكومية في البلاد في مواجهة الآثار المتفاقمة لظواهر الفساد الإداري والمالي. وفي هذا الصدد، ذكرت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي لعام 2022 أن مستوى الفساد في العراق مرتفع للغاية؛ في مؤشر مدركات الفساد للمنظمة، حصل العراق على درجة 18 من أصل 100 وحصل على المرتبة 166 عالميا (انظر الجدول 1). وهذا يدل على تدني مستوى النزاهة بسبب انتشار الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة والقطاع العام في العراق، وهو ما ينعكس في تدني مستوى النزاهة في البلاد. ويدعم هذا الاتجاه دراسة حديثة أجراها الأمريكي روبرت وورث، والتي نشرت في 29 يوليو 2020 في مجلة نيويورك تايمز الأمريكية (نيويورك تايمز). في هذه الدراسة، زعم أن الطبقة السياسية في العراق تقود الفساد وتدعي أنها جمعت الثروة من خلال الابتزاز والاختلاس والرشوة واقتناء الصفقات التجارية والنفطية وتسجيل آلاف الأشخاص. ووفقا لهذا التقرير، فإن مزاد البنك المركزي العراقي بالدولار قد استمر من قبل المتنفذين بشكل غير صحيح مما أدى إلى تهريب ما يقارب 125 و 300 مليار دولار التي يمتلكها العراقيون في الخارج، تم الحصول على معظمها بشكل غير قانوني.

الجدول رقم (1) يبرز ترتيب الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد لعام 2019

م	الدولة	المرتبة عربيا	المرتبة دوليا	الدرجة لعام 2022 (0-100)
1	الإمارات	1	23	70
2	قطر	2	33	62
3	عمان	3	53	52
4	الأردن	4	53	52
5	السعودية	5	58	49
6	المغرب	6	73	43
7	تونس	7	73	43
8	الكويت	8	78	41
9	البحرين	9	99	36
10	الجزائر	10	105	35
11	مصر	11	105	35
12	جيبوتي	12	124	31
13	لبنان	13	138	28
14	جزر القمر	14	138	27

27	144	15	موريتانيا	15
18	168	16	العراق	16
17	170	17	ليبيا	17
16	172	18	السودان	18
14	176	19	الين	19
13	178	20	سوريا	20
10	180	21	الصومال	21
---	---	22	فلسطين	22

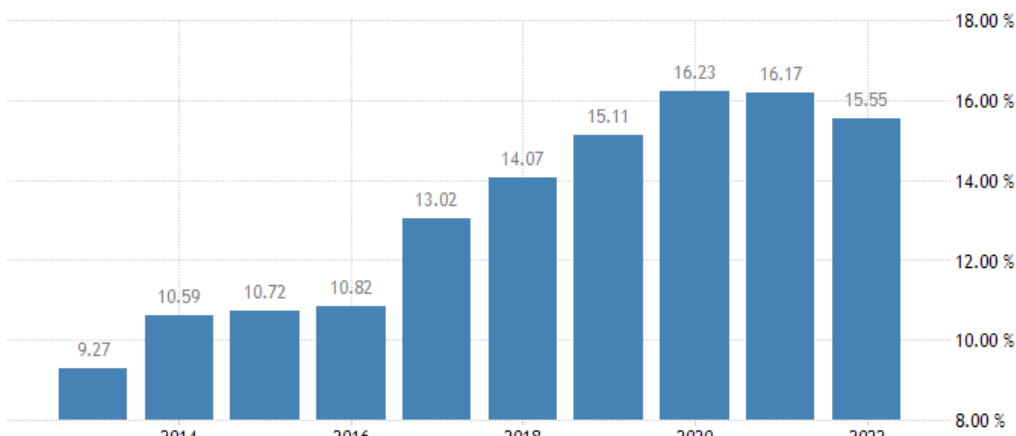
المصدر: مجلس النواب العراقي، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي، (2019)، ص 35-25.

ورغم وجود هيئة للنزاهة التي تعمل في العراق منذ عام 2003، فإن ما تبذله من جهود لا ترتقي لمستوى تحديات الفساد. وعلى سبيل المثال، وطبقاً لمعلومات رسمية موثقة في التقرير السنوي لهيئة النزاهة الاتحادية لعام 2022، فقد تلقت الهيئة خلال نفس العام نحو 4572 بلاغاً عن وجود حالة فساد، لم يُفعل منها سوى 1653 بلاغاً، أي بنسبة 36% منها. وفي ضوء القضايا المعروضة على الهيئة، استردت خلال عام 2022 ما مجموعه (2.848.053.153.892) (تربليونين وثمان مئة وثمانية وأربعين ملياً وثلاثة وخمسين مليوناً ومئة وثلاثة وخمسين ألفاً وثمان مئة واثنتين وتسعين ديناراً)، أي ما يعادل 2.4 مليار دولار - ظاهرة الهجرة والتجبر في العراق: بسبب استمرار الأعمال العدائية الناجمة عن الاحتلال الأمريكي، والهجمات الإرهابية اللاحقة، والنزوح الطائفي، زاد عدد اللاجئين في العراق. ونتيجة لذلك، كان هناك ما يقرب من 262299 لاجئاً عراقياً تم تسجيلهم رسمياً لدى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في عام 2005. ارتفع هذا العدد إلى أكثر من مليوني لاجئ (2، 309، 245) في عام 2007، ثم انخفض تدريجياً إلى 372، 342 لاجئاً في عام 2008. (وفقاً لخضير عباس أحمد النداوي، <https://studies.aljazeera.net/ar/article/>)

أقرت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، المرتبطة بمجلس النواب العراقي، في تقريرها السنوي لعام 2018، الذي نشر في عام 2022، بأن المواطنين العراقيين محرومون من الحصول على أبسط الخدمات الأساسية، مثل الغذاء ومياه الشرب والسكن والتأمين الصحي، بالإضافة إلى مشكلة الفقر المستمرة وانخفاض مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة بين جميع جوانب المجتمع العراقي. وقد تطورت ظاهرة إدمان المخدرات وانتشارها وإساءة استعمالها في العراق إلى تهديد مماثل لتهديد الإرهاب والتجبر، خاصة وأنها تمت بين الشباب في الفئة العمرية بين (29 و 39 عاماً). دون أن يشمل إقليم كردستان، بلغ العدد الإجمالي للأشخاص الذين تم اعتقالهم وإدانتهم بتعاطي المخدرات والاتجار بها لعامي 2017 و 2018 حوالي 7385 شخصاً. الممثل المدني الدولي، 2019، ص. 20 (مجلس النواب العراقي)

في ضوء ما سبق، تضافت أسباب ظاهرة الفقر في العراق، بدءاً بالعقوبات الاقتصادية الدولية منذ عام 1990، والاحتلال العسكري الأمريكي للأمة في عام 2003، وانتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري، وبلغت ذروتها بالآثار الكارثية للتجبر القسري التي طالت أكثر من 5 ملايين شخص. وكان لذلك أثر سلبي على معظم طبقات المجتمع العراقي، وكان له أثر سلبي على ظاهرة الفقر التي أثرت على غالبية السكان. أدت استراتيجية تدمير الاقتصاد العراقي وإغراقه في القضايا المالية والاقتصادية المستمرة إلى تفاقم القضايا الاجتماعية نتيجة لانخفاض مستويات الأداء في جميع القطاعات الاقتصادية وارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون في تحت خط الفقر.

شكل رقم (1) نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر



معالجات تخفيف نسبة الفقر في العراق

سعى الكثير من المفكرين إلى حل مشكلة الفقر والبطالة، واقترحوا لهذا الغرض عدداً من الحلول، ولكن جميع ما سيأتي يعتبر محاولات واجراءات قد تقلل من تفشي مشكلة الفقر والبطالة في المجتمعات التي تعاني منها، وأن التصدي لمشكلة الفقر والبطالة يحتاج الى مجموعة من الاجراءات يمكن بيانها بالآتي:-

1- المعالجات في الاجل القصير

والقصد من هذه الاجراءات هو السيطرة على هذه الظاهرة والحد منها:

أ- تشغيل الطاقات العاطلة التي تمتلك خبرة في العمل والتي لن تسمح لها الفرصة بتفجير طاقاتها الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني عن طريق العمل على تلافي أسبابها، وميزة هذا الاقتراح أنه يسهم في تقليص حجم الفقر والبطالة دون الحاجة الى إنفاق استثنائي جديد.

ب - إيجاد حلول مؤقتة للبطالة الناجمة عن عمليات الخصخصة كتحويل هؤلاء العاملين الى مشاريع وقطاعات أخرى بعد تهيئتهم وتدريبهم وجعلهم قادرين على العمل.

ج - النهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة وجعلها تواكب التطورات في العالم. (علي عباس فاضل، 2011، ص 27)

2-المعالجات في الامدين المتوسط والطويل

أ- المعالجات المتوسطة لمشكلة الفقر والبطالة

توجد مجموعة من المعالجات في الاجل المتوسط منها:-

1- الارتفاع بمعدل الاستثمار الوطني ليتناسب مع استيعاب تشغيل العمالة الجديدة الداخلة الى السوق سنوياً وما تمتلكه من خبرات، الذي بدوره يؤدي إلى التخفيض التدريجي لرصيد الفقر والبطالة المتراكم.

2- ربط أهداف التنمية بالتوظيف وهذا يتطلب تضامناً من جميع قطاعات المجتمع والخاص من أجل جعل أهداف التنمية في مصلحة الفرد.

(محمد سعيد النابلسي، <http://www.mof.gov.iq/Lists/ResearchesAndStudies>)

ب - المعالجات الطويلة لمشكلة الفقر والبطالة

توجد مجموعة من المعالجات في الاجل الطويل منها:

1 - اعتماد قاعدة معلوماتية للمطروحة للباحثين عنها من أجل توضيح طبيعة العمل وإزالة الغموض الذي يكتنف سوق العمل ويؤدي الى عرقلة.

2- الحد من تدفق العمالة العربية التي تؤدي إلى مزاحمة العمالة الداخلية والتي تشغل الوظائف الشاغرة التي يحتاجها أبناء البلاد.

3- السياسة المالية والنقدية :

ولأنها بمثابة مؤشرات لحالة الاقتصاد، تلعب السياسات المالية والنقدية دوراً في معالجة قضايا الفقر والبطالة. على الرغم من أنه قد يكون من الصعب تفسيرها، إلا أن معدلات الفقر والبطالة تكشف عن شبكة معقدة من القرارات الشخصية، والممارسات التنظيمية المحتملة المتطورة، ومحاولات حل المشكلة. في أغلب الأحيان، يتم استخدام السياسات المالية والنقدية بعد تشخيصها. إن السياسة النقدية لها هدف رئيسي واحد: السيطرة على سعر الصرف. ولن يتم تحقيق هذا الهدف من خلال الآليات التقليدية، مثل تنظيم عرض النقود وسعر الفائدة، بل من خلال مزايدات العملة.

تهدف السياسة المالية التوسعية، وهي الطريقة التي تعبر بها الحكومة عن دورها في الاقتصاد، إلى الحد من الفقر والبطالة من خلال زيادة الإنفاق العام وخفض الضرائب. مما يؤدي إلى رفع مستوى الطلب الفعال مما له تأثير على نمو الطلب على العمالة لأن بعضها يرتبط به بشكل إيجابي. وأدت هذه الأنظمة إلى ترهل الجهاز الحكومي، المتمثل في الفقر والبطالة المستترة. ولمعالجة ذلك لا بد من إعادة تقييم الموازنة العامة، وإعادة ترتيب هرمية الأولويات، ووضع موازنة استثنائية بدلاً من الموازنة، ودعم المشاريع الصغيرة التي من شأنها مساعدة القطاعين الصناعي والزراعي على امتصاص الفقر والبطالة. تتحمل العمليات التشغيلية مسؤولية توليد فرص العمل، واستيعاب القوى العاملة، وتدريب القوى العاملة بطريقة تتوافق مع البيئة الاقتصادية. ومن الضروري أيضاً دعم القطاع الخاص.

4- التخطيط :

يعتقد بعض الاقتصاديين أن أكثر الصعوبات التي تواجههم يمكن التغلب عليها لو أمكن الحد من مشكلة الفقر والبطالة، ويمكن الوصول الى ذلك عن طريق تطوير الصناعات الأولية، لأن البعض يعتقد أن مصدر الفقر والبطالة هو الصناعات البدائية باعتبار إن الفقر والبطالة إذا ظهرت في هذه الصناعات فلا تلبث أن تنتقل إلى الصناعات الأخرى ويرون أن الأنظمة الاقتصادية للمجتمعات الحديثة بحاجة إلى التخطيط لتوجيه الإنتاج في الصناعات الإنشائية نحو

الاستقرار والثبات ومن ثم إبعاد شبح الفقر والبطالة عن هذه المجتمعات يمكن القول بأن على البلدان النامية بعامة مواجهة مشكلة الفقر والبطالة عن طريق تبني استراتيجيات التخطيط، فضلاً عن التركيز على دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فمن المعلوم أن تنمية هذه المشاريع وتوسعها يؤدي إلى الحد من هذه المشكلة لكونها مشاريع كثيفة العمل فضلاً عن كونها:

أ- تتطلب استثمارات رأسمالية منخفضة لكل فرصة عمل يمكن توفيرها.

ب- تعد محرك للنمو الاقتصادي لكونها تضمن تحقيق النمو الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية جنباً إلى جنب.

ج- تعمل هذه المشاريع على زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة المولدة للدخل. (ابراهيم موسى الورد، راوية عبد الرحيم ياس، 2005، ص 17)

معالجة ظاهرة الفقر والبطالة في الاقتصاد العراقي

ولا يمكن معالجة هذه الظاهرة الخطيرة بمعزل عن سياسات اقتصادية واجتماعية شاملة تعالج التغيير الهيكلي في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية القائمة، نظراً لخطورة استمرار ظاهرة الفقر والبطالة وآثارها السلبية الخطيرة. يجب معالجة المشكلات التالية لإيجاد الحلول:

1- تشجيع القطاع الخاص لتعزيز التنافس الصحي بينه وبين قطاع الدولة، مما يساعد على صحة الاقتصاد بشكل عام ويجذب المزيد من العمال العاطلين عن العمل. ولهذا السبب، يجب دراسة برامج الخصخصة بعناية وبشكل شامل، خاصة بالنسبة للمشاريع الناجحة والانتقال السلس والتدرجي إلى اقتصاد السوق.

2- يجب على النظام التعليمي إعادة تدريب وتأهيل العاملين، وكذلك الفئات المهمشة الأخرى، باستثناء العاطلين عن العمل. ويتعرض العمال غير المهرة، رجالاً ونساءً، لخطر الوقوع في الفقر لأنهم يفتقرون إلى المهارات اللازمة للمنافسة في سوق العمل.

إن استغلال الطاقات الراكدة في العديد من قطاعات الاقتصاد الوطني، والتي تعزز الإنتاج دون استخدام أموال استثمارية إضافية، يعد من الخطوات المهمة لمكافحة الفقر والبطالة.

4- يعد مستوى الفقر والبطالة مؤشراً جيداً للحالة الاقتصادية للبلاد. وعلى الرغم من صعوبة تفسير ذلك، فإن معدلات الفقر والبطالة تكشف عن شبكة معقدة من القرارات البشرية. ونظراً لأن العراق يعاني من الركود التضخمي، فقد تم اتخاذ تدابير مالية وتقديرية لمواجهة هذا الوضع.

6- إن زيادة معدلات النمو وتعزيز الظروف الاستثمارية المواتية عبر مجموعة من القطاعات الاقتصادية أمر ضروري لتوفير المزيد من فرص العمل. (حنان عبد الحضر واخرون، 2011، ص 88-89)

الخاتمة

أولاً: استنتاجات

- بشكل عام، هناك عاملان أساسيان يساهمان في انتشار الفقر في جميع أنحاء العالم: أولاً، نقص الموارد، وخاصة الموارد الطبيعية، وثانياً، سوء إدارة تلك الموارد الموجودة. ويتعلق المثال الثاني بمسألة الفقر في العراق، وهو بلد ذو عدد سكان كبير وموارد طبيعية وفيرة بما في ذلك المياه والأراضي الزراعية والنفط الخام والغاز الطبيعي والفوسفات والكبريت واليورانيوم وغيرها من المعادن. ونتيجة لذلك، يُعتقد أن وجود ظاهرة الفقر في العراق هي ظاهرة عابرة ستختفي تدريجياً بمجرد حل الظروف الاستثنائية، وبدء الدولة بعملية إعادة الإعمار على كافة المستويات، وإدارة الموارد الطبيعية للبلاد. الانتهاء بطريقة تعزز الرخاء الاقتصادي.

- على الرغم من كون غالبية المرتكزات النظرية المعلنة للسياسات الاقتصادية في العراق عكست بصورة عامة توجهات إيجابية وصحيحة، وإن لم تكن مثالية، فإن مضامينها لم تُعتمد بصورة نموذجية لتطبيق برامج وخطط اقتصادية للنهوض بالاقتصاد الوطني لمرحلة جديدة، أي إن هناك فوارق كبيرة بين ما تضمنته هذه الأسس، وما جرى تطبيقه على الصعيد العملي.

ثانياً: التوصيات

- تعكس المؤشرات الاقتصادية التي تم استعراض معطياتها الإحصائية، والتي تخص القطاع النفطي، والقطاع المالي والقطاع التجاري، طبيعة الاقتصاد العراقي الربعي الذي يعتمد بشكل مطلق على الإنتاج النفطي؛ مما يؤدي إلى ارتباط الاقتصاد العراقي بمتغيرات خارجية ترتبط بأسواق النفط الدولية، والتي تتحكم بأسعاره، وهو ما يتطلب إعادة النظر بالبرامج الاقتصادية اللاحقة لتنوع مصادر الدخل بتشجيع القطاعات الفاعلة الأخرى في الاقتصاد العراقي، خاصة قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات.

- ومن أجل التغلب على الآثار السلبية لهذه المرحلة، يحتاج الاقتصاد العراقي إلى الحفاظ على علاقات وثيقة للغاية مع الدولة والقطاع الخاص وكيانات الأعمال من حيث التخطيط والتمويل والتنفيذ والمتابعة. وستستمر الدولة في لعب دور ذي أولوية في هذه المجالات لسنوات قادمة.

- تطبيق سياسة اقتصادية مرنة تتجاوز تأثيرات الأيديولوجيات وتغليب المصلحة الوطنية من خلال إقامة علاقات اقتصادية مع كافة دول الجوار بما يحقق المصلحة الاقتصادية بالدرجة الأولى أمر ضروري لتنشيط قطاع التجارة الخارجية والاستفادة من قدرات العراق الاقتصادية. وخاصة النفط منها.

- لا بد من النظر بعناية في إعادة تقييم كافة المؤسسات والضوابط التي سيطرت على دوائر صنع القرار في العراق، لأنه في ظل التطبيقات العملية التي يعيشها العراق حالياً في المجال الاقتصادي، لا سيما من عام 2003 حتى عام 2022، ظهرت ظاهرة لم يعد الفقر في البلاد مشكلة اقتصادية أو اجتماعية عابرة، بل تحول إلى معضلة دائمة تواجه صناع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest

Arabic References

- ابراهيم موسى الورد، رابحة عبد الرحيم ياس، استراتيجية مقترحة لتنمية المنشأة الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005.
- احمد خليل الحسيني، الفقر والدولة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بابل، 2010.
- حنان عبد الخضر- واخرون، البطالة في الاقتصاد العراقي الاثار الفعلية والمعالجات المقترحة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(4)، العدد(18)، 2011.
- صباح رحيم محمدي الاسدي، مستقبل التنمية البشرية في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2010.
- طارق فاروق الحصري، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، البطالة والفقر، التفاوت في توزيع الدخل، المكتبة العصرية للنشر، عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001.
- علي حنوش، العراق مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل، دار الكنوز الأدبية للنشر، ط1، 2000.
- علي عباس فاضل، أثر العولمة على البطالة في البلدان النامية مع إشارة للعراق، مجلة العمل والمجتمع، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، العدد-11 12، بغداد، 2011 .
- عاد عبد اللطيف سالم، "الفساد في العراق من البنية إلى الظاهرة: محاولة للخروج من الحلقة المفرغة"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 3، 2017 .
- مالك عبد الحسين أحمد، البطالة في العراق (الأسباب- النتائج - المعالجات)، الكلية التقنية الإدارية، البصرة، 2013 .
- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن عمان، الطبعة الأولى، 2008.
- البكر، محمد عبدالله، اثر البطالة في البناء الاجتماعي، دراسة تحليلية عن البطالة واثارها في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 32، العدد الثاني، 2004م.
- كاشف الغطاء، امال، مبدأ الشفافيفية ضرورة في محاربة الفساد الاداري (دراسة)، مؤسسة الجيران الجمعية العراقية الكويتية، 9 - 9 - 2007م.
- موسى، عبدالله، البطالة بين ارقام العولمة والحل الشامل، مجلة النبأ، العدد 36، السنة الخامسة 2000.

محمد سعيد النابلسي، المتكسبات السلبية للمتغيرات الدولية على العمل في الوطن العربي
<http://www.mof.gov.iq/Lists/ResearchesAndStudies>
خضير عباس أحمد النداوي، كلية الفارابي الجامعة، بغداد، العراق / <https://studies.aljazeera.net/ar/article/>

English References

- Ibrahim Musa Al-Ward, Rawiya Abdul Rahim Yas, A proposed strategy for developing small and medium enterprises in Iraq, Journal of Economic and Administrative Sciences, College of Administration and Economics, University of Baghdad, 2005.
- Ahmed Khalil Al-Husseini, Poverty and the State, Ministry of Higher Education and Scientific Research, University of Babylon, 2010.
- Hussein Omar, Principles of Economic Knowledge, That Al-Sasil Publication, first edition, Kuwait, 1989.
- Hanan Abdel Khader and others, Unemployment in the Iraqi Economy, Actual Effects and Proposed Treatments, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume (4), Issue (18), 2011.
- Sabah Rahim Mahdi Al-Asadi, The Future of Human Development in Light of Developments in the Economic Environment in Iraq, PhD thesis, College of Administration and Economics, University of Kufa, 2010.
- Tariq Farouk Al-Hosary, Social Impacts of Economic Reform Programs, Unemployment-Poverty, Disparities in Income Distribution, Modern Library Publishing,.
- Abdel Razzaq Al-Faris, Poverty and Income Distribution in the Arab World, Center for Arab Unity Studies, Beirut, first edition, 2001.
- Ali Hanoush, Iraq's Problems of the Present and Options for the Future, Al-Kunoz Al-Adabiya Publishing House, 1st edition, 2000.
- Ali Abbas Fadel, The Impact of Globalization on Unemployment in Developing Countries with Reference to Iraq, Labor and Society Journal, Ministry of Labor and Social Affairs, Issue-11-12, Baghdad, 2011.
- Imad Abdul Latif Salem, "Corruption in Iraq from structure to phenomenon: An attempt to break out of the vicious circle," Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Kufa, College of Administration and Economics, Issue 3, 2017.
- Karim Mahdi Al-Hasnawi, Principles of Economics, Ministry of Higher Education and Scientific Research, Ministry of Higher Education and Scientific Research, Al-Sanhouri Library, Baghdad, 2012.
- Malik Abdul Hussein Ahmed, Unemployment in Iraq (Causes - Results - Treatments), Administrative Technical College, Basra, 2013.
- Medhat Al-Quraishi, The Development of Economic Thought, Wael Publishing and Distribution House, Amman, Jordan, first edition, 2008.
- Muhammad Saeed Al-Nabulsi, The negative repercussions of international changes on work in the Arab world, <http://www.mof.gov.iq/Lists/ResearchesAndStudies>
- Khudair Abbas Ahmed Al-Nadawi, Al-Farabi University College, Baghdad, Iraq
<https://studies.aljazeera.net/ar/article/>